وهو الافعال الثلاثة والتقدير احذف احرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما
الافعال الثلاثة والتقدير احذفها المذكورة ويحتمل ان يكون ثلاثهن
معمول للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة
والتقدير احذف احرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض
مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تؤدي ومفعول
مطلق ان كان بمعنى تحكم   تحذف في الجزم ظاهر كالنظم ان حرف العلة
حذف بالجازم قال المرادي والتحقيق ان الحذف عنده لا به اي لان المحذوف
به انما هو الضمة المقدرة وانما حذف الحرف استتباعا ومناسبة ومحل
كون حرف العلة يحذف للجازم اذا كان اصليا فان كان بدلا من همزة كيقرء
ويقرء ويوضؤ فان كان الابدال من بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع
ح الحذف لاستيفا الجازم مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال شاذ
ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف له بنا على الاعتداد بالعارض وعدمه
وهو الاكثر
هما في الاصل اسما مصدرين
لنكرته وعرفته بالتشديد واما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف
فهما مصدران وبهذا جمع بين القول بانهما مصدران والقول بانهما اسما
مصدرين ثم نقلا وسمي بها الاسم المنكر والاسم المعرف وقدم النكرة   بيهاج
لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات
لا معرفة له اذ الشي اول وجوده تلزمه الاسما العامة ثم يعرض له بعد
ذلك الاسما الخاصة كالادمي اذا ولد فانه يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع
له الاسم العلم واللقب والكنية وانكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث
ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم فكل واحد
من هذه اعم مما تحته واخص مما فوقه وقد نظمت هذه المراتب فقلت
مذكور موجود محدث كذا   وجوهر جسم ونام فخذا
والحيوان ثم الانسان رجل   وعالم ترقيب تنكير كمل
نكرة قابل ال الخ نكرة مبتدا والمسوغ قصد الجنس او كونها في معرض
التقسيم وقابل الخبر ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو ال وشرط جواز
ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها وما ذكره

الناظم

النكرة والمعرفة

الناظم تعريف للنكرة بالخاصة واما بالحد فهي عبارة عما شاع في جنس اي في افراد
جنس موجود او مقدر كرجل وشمس   ما يقبل ال اورد عليه الاسما المتو   غلة
في الابهام نحو احد وديار وعريب فانها نكرات ولا تقبل ال واجيب بانها واقعة
موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل او حي او ساكن   لانه معرفة قبل دخولها
وانما دخلت عليه للمح الوصف   كذي بمعنى صاحب اعترض بان صاحبا
اسم فاعل والاصح ان ال الداخلة عليه موصول اسمي فلا تكون ذو نكرة
لان ال ليست مؤثرة واجيب بان صاحبا يستعمل استعمال الاوصاف
التي غلبت عليها الاسمية وال فيه مؤثرة ح وان لم يقبل باعتبار المعنى
الوصفي المراد من ذو فالمراد انه واقع موقع ما يقبل ال او لو في الجملة
كما افاده ابن قاسم   وغيره اي غير ما يقبل ال المذكورة او يقع
موقع ما يقبلها وانما كان غير ما ذكر معرفة لانه لا واسطة
ثم لم يرتبها في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم
وقد رتبها في التبويب على ما ستراه فاعرفها الضمير ثم العلم ثم
اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى ثم المضاف لواحد منها والصحيح
ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة
العلم واعرف الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن
الابهام كما في التسهيل يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة
وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم   فالذي غيبة اي فما
وضع لمفهوم ذي غيبة فالموضوع له كلي وان كان لا يستعمل الا في جزئي
وهذا ما جرى عليه السعد في المضمرات واسما الاشارة من انها
كليات وضعا جزئيات استعمالا ويحتمل ان يكون التقدير ما وضع
لما صدق ذي غيبة اي لافراده فيكون اي الموضوع له الجزئيات فهي
جزئيات وضعا واستعمالا وهو مختار السيد وتفصيل ذلك في شرح
الرسالة   كانت جره بالكاف لان المقصود اللفظ والضمير هو ان عند
البصريين والتا زائدة وعند الكوفيين اصلية وهو تمامه عند البصريين
والها وحدها عند الكوفيين   بالضمير بمعنى المضمر بفتح الميم الثانية
من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع وهو اصطلاح

قوله المتوغلة اي الشديدة في الابهام اه

اي اذا اردنا معنى الاسم اه

الغائب غيبة او استغنامية اه

Copyright © King Saud University